



تونس: تجاوز النزاعات لاستعادة الثقة

إحاطة حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 62
تونس/بروكسل، 2 آب/أغسطس 2018. ترجمة من الإنكليزية

ماذا حصل؟ تمر تونس بأزمة سياسية تتمثل أساساً في النزاعات السياسية حول ما إذا كان يتوجب على رئيس الوزراء، يوسف الشاهد، أن يستقيل وفي الصراع للسيطرة على نداء تونس، أحد الحزبين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم.

ما أهمية ذلك؟ لقد أدت الأزمة إلى شلل الحكومة والبرلمان، وقسمت الطبقة السياسية وقوضت الثقة الشعبية بمؤسسات البلاد. هذه الأزمة تقلص من قدرة الحكومة على التعامل مع الأحداث غير المتوقعة، مثل الهجمات الجهادية أو الانتفاضات واسعة النطاق، وتعذي النزعة التسلطية.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على القوى السياسية والنقابية الرئيسية أن تضع حداً للأزمة وأن تتذكر أن من صلاحية البرلمان وحده تقرير مصير الشاهد. إذا استقال وإذا أصبحت التوترات الاجتماعية أكثر حدة، فإن تشكيل حكومة "تكنوقراط" سيكون أفضل الخيارات السيئة.

I. لمحة عامة

تمر تونس بأزمة سياسية أشعل فتيلها بشكل رئيسي نزاع سياسي حول ما إذا كان يتوجب على رئيس الوزراء، يوسف الشاهد، أن يبقى في منصبه أو يستقيل. الأزمة قابلة للحل لكن حصيلتها غير مؤكدة. لقد زعزت نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في أيار/مايو 2018 استقرار الائتلاف البرلماني والحكومي الذي يقوده نداء تونس (ذي التوجه الوطني) وحزب النهضة (الإسلامي) لصالح الأخير. وقد فاقم من هذا الوضع صراع داخلي للسيطرة على نداء تونس تحضيراً للانتخابات البرلمانية والرئاسية في العام 2019، يتنافس فيه رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، الذي كان شخصية هامشية في الحزب عندما تولى المنصب في آب/أغسطس 2016 لكن بات الآن أكثر قوة، ضد ابن رئيس الجمهورية، حافظ باجي قائد السبسي، الذي رُقي إلى الإدارة التنفيذية للحزب في كانون الثاني/يناير 2016 بفضل دعم من أبيه. لقد أضعفت الأزمة الراهنة المؤسسات، وشلت البرلمان، والحكومة والإدارة وغدت النزعة التسلطية.

ينبغي على القوى السياسية والنقابية الرئيسية أن تتوصل إلى اتفاق حول كيفية وضع حد للأزمة وأن تضع في اعتبارها أن الدستور ينص على أن من صلاحية البرلمان وحده تقرير مصير يوسف الشاهد.

إذا أخفق الموقعون على اتفاق قرطاج (خارطة طريق حكومة الوحدة الوطنية، التي وقعت في 13 تموز/يوليو 2016) في التوصل إلى تسوية لإنهاء الأزمة، وإذا ازدادت التوترات السياسية والاجتماعية في الأشهر القادمة، فإن تشكيل حكومة "تكنوقراط" يمكن أن يوفر حلاً مؤقتاً لتعزيز الثقة بالمؤسسات السياسية، وتخفيف حدة الصراعات السياسية وحده الاستياء من الطبقة السياسية.

II. توازن جديد في الائتلاف

في حين يمكن تفسير الامتناع عن التصويت، الذي بلغت نسبته 66,3% في الانتخابات البلدية التي أجريت في 6 أيار/مايو 2018، على أنه رفض للطبقة السياسية برمتها، فإن نداء تونس حقق نتائج أسوأ من تلك التي حققتها النهضة.¹ بالمقارنة مع الانتخابات البرلمانية لعام 2014، فإن الأول خسر ثلثي ناخبيه بينما خسرت الثانية النصف. عزز هذا من الثقل السياسي للحزب الإسلامي، وغير توازن القوى في الائتلاف الحكومي والبرلماني، وطرح علامة استفهام حول الاتفاق الضمني بين الإسلاميين وغير الإسلاميين والقائم منذ الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام 2014.²

على عكس النهضة، رأى نداء تونس في هذه الانتخابات المحلية منافسة وطنية وفرصة لإجراء تعديلات على الآلية السياسية والزبائنية تحضيراً للانتخابات البرلمانية والرئاسية في العام 2019 أكثر مما رأى فيه رهاناً محلياً. بعد حصوله على عدد أكبر من الأصوات من أي حزب آخر في الانتخابات البرلمانية في أواخر العام 2014، تراجع نداء تونس إلى الموقع الثالث، وابت خلف القوائم "المستقلة" باثنتي عشرة نقطة وبثمان نقاط وراء الحزب الإسلامي.³

كانت النهضة قد وعدت نداء تونس بأن نتائج الانتخابات لن تؤثر في توازن القوى داخل حكومة الوحدة الوطنية، بصرف النظر عن عدد الأصوات التي تحصدتها. إلا أن النتائج عززت الموقف التفاوضي للحزب الإسلامي بشكل كبير في نقاشات تشكيل الائتلاف – في لجنة الوفاق في مجلس نواب الشعب (البرلمان التونسي)؛ وخلال المشاورات المتعلقة باتفاق قرطاج؛ وفي المحادثات بين رئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، ورئيس الدولة، باجي قائد السبسي، الذي يتصرف أحياناً على أنه رئيس نداء تونس؛ وفي النقاشات شبه الرسمية ما بين قيادتي الحزبين.

يبدو أن شروط الاتفاق الضمني الذي حاول الرئيس السبسي والغنوشي المحافظة عليه منذ نهاية العام 2014 باتت موضع شك. كان هذا الاتفاق غير مؤات للقوة التفاوضية للنهضة داخل الائتلاف وفرض على الحزب الإسلامي الامتناع عن زعزعة توازنات القوى الزبائنية والجهوية. كان اتخاذ موقف أكثر طموحاً سيعرض الحزب لانتقادات قاسية، على المستويين الوطني والدولي، حيث يخشى المناهضون للإسلاميين أن تصبح الحركة مهيمنة سياسياً وأن تسيطر على الإدارة في تونس.⁴

مارس الحزب الإسلامي اللعبة الديمقراطية دون ضوابط ذاتية. منذ مؤتمره العاشر، في أيار/مايو 2016، أعلن حزب النهضة بشكل منكر اعتزازه التخلي عن الإسلام السياسي وسعى لطمأنة شركاء تونس الأوروبيين.⁵ فتح الحزب صفوفه للعديد من غير الإسلاميين من خلفيات اجتماعية، وجهوية وسياسية متنوعة في البلاد، بما في ذلك أعضاء سابقين في حزب الرئيس الأسبق بن علي، الذي أطيح به في كانون الثاني/يناير 2011، والذين انتخب بعضهم ممثلين عن حزب النهضة في الانتخابات البلدية. في أوساط رجال وسيدات الأعمال من منطقة الساحل المحظوظة نسبياً (الساحل الشرقي)، فقد بعض العناصر الأكثر عداءً للإسلاميين بعض نفوذهم السياسي والإداري أمام أولئك الأكثر ميلاً لتقاسم السلطة مع النهضة.⁶

بضغوط من نشاطاتها في القواعد الشعبية والنواب المنتخبين محلياً ومستغلة إلى أقصى حد الصراع مع نداء تونس، أحكمت النهضة، التي فازت بـ 28% من مقاعد المجالس البلدية في الانتخابات المحلية، سيطرتها

¹ "الانتخابات البلدية لعام 2018 – النتائج النهائية"، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،

www.isie.tn/elections/elections-municipales-2018/resultats/resultats-finals.

² منذ 2 حزيران/يونيو 2016، تضم حكومة الوحدة الوطنية، التي تشكلت بدفع من رئيس الجمهورية، باجي قائد السبسي، وبرئاسة يوسف الشاهد، عدة أحزاب سياسية كبيرة وبعض الأحزاب الصغيرة جداً. منظمنا المجتمع المدني الأكثر نفوذاً في البلاد – الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية العضوان في رباعية الحوار الوطني في العام 2013 والحائزان على جائزة نوبل للسلام في العام 2015 – ساعدتا في وضع برنامج الحكومة المسمى اتفاق قرطاج.

³ الانتخابات البلدية لعام 2018 – النتائج النهائية، مرجع سابق.

⁴ يحفظ هذا الاتفاق الضمني مواقع ولو أقلية لأعضاء الحزب الإسلامي في المهن المهمة، والنقابات، والأجهزة الأمنية، والمؤسسات المصرفية، والشركات العمومية والاحتكارات الخاصة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة سياسيين، ومعلمين سياسيين، كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو 2018. انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 177، الانتعاش المعطل في تونس: فساد مالي ونعرات جهوية، 10 أيار/مايو 2017.

⁵ تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 180، Crisis Group Middle East and North Africa، Report N°180, Stemming Tunisia's Authoritarian Drift, 11 January 2018.

مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين أوروبيين ومسؤولين دوليين، تونس العاصمة، نيسان/أبريل 2018.

⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال، ومسؤول أمني، تونس العاصمة، كانون الثاني/يناير – تموز/يوليو 2018.

التنفيذية على 36% من البلديات بين أواسط حزيران/يونيو وبداية تموز/يوليو 2018.⁷ عزز هذا قاعدتها جغرافياً على حساب حليفها ذي التوجهات الوطنية.⁸

باتت حركة النهضة، وهي ببساطة الحزب السياسي التونسي الأكثر تنظيماً وانضباطاً، أكبر حزب سياسي في البرلمان والمجالس البلدية؛ حيث تسيطر على ستة مناصب وزارية وكتابات دولة من بين 36 في حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الشاهد. وتستمر في توسيع قاعدتها داخل الإدارة المركزية والجهوية، مع إشغال عدد متزايد من أنصارها وأعضائها لـ "الوظائف المدنية العليا".⁹

III. الأزمة الحكومية

خلال صيف عام 2017، كان رئيس الجمهورية، وقادة نداء تونس والنهضة قد توصلوا إلى اتفاق لإقالة يوسف الشاهد، رئيس الحكومة والعضو في نداء تونس.¹⁰ كحال سلفه، الحبيب الصيد، أظهر الشاهد استقلالاً يتناسب مع دوره بصفته رئيس السلطة التنفيذية، كما يعرّفه الدستور. وأطلق "حرباً" انتقائية على الفساد استهدفت بشكل غير مباشر مصالح الكتلة البرلمانية لنداء تونس وقيادتي نداء تونس والنهضة. كما كرس جزءاً من وقته للتحضير لترشحه في الانتخابات الرئاسية لعام 2019.¹¹ تعارضت هذه الخطة مع الحسابات السياسية لرئيس الدولة، وقيادة نداء تونس ممثلة بابنه حافظ باجي قائد السبسي ورئيس الحزب الإسلامي، راشد الغنوشي، الذي فكر أيضاً بالترشح للرئاسة في العام 2019.¹² منذ ذلك الحين يذكر أن الغنوشي تخلى عن طموحاته الرئاسية.¹³

في 3 آذار/مارس 2018، أعاد رئيس الدولة فتح المشاورات مع الموقعين على اتفاق قرطاج في محاولة لوضع خارطة طريق جديدة لحكومة الوحدة الوطنية (قرطاج 2). تعثرت المباحثات حول قضية ما ينبغي فعله حيال الشاهد. في 28 أيار/مايو 2018، وفي اجتماع للموقعين على اتفاق قرطاج، تحدث الغنوشي بقوة لصالح إبقاء رئيس الحكومة في منصبه، ضد الموقف الذي اتخذته رئيس الجمهورية، ونداء تونس، والاتحاد العام التونسي للشغل والمكتب التنفيذي لحزبه ذاته. بعض النشطاء والمعلقين السياسيين فسروا هذا على أنه دعم ضمني لترشح يوسف الشاهد للانتخابات الرئاسية وبداية لإعادة تنظيم واسعة للمشهد السياسي.

طبقاً لهذا السيناريو، ستحول النهضة (التي تسعى لتحقيق أهداف متناقضة تتمثل في تجنب الأضواء على المشهد السياسي التونسي بينما تراكم نفوذها تدريجياً) دعمها من نداء تونس بقيادة قائد السبسي إلى نداء تونس جديد أو حزب سياسي "علماني" آخر يظهر من صفوف نداء تونس ويقوده الشاهد. قد يشكل هذا ثقلًا موازنًا حقيقياً للحزب الإسلامي ويفرض احترام الاتفاق الضمني لعام 2014، لكن ربما بشروط أفضل.¹⁴ في أعقاب ذلك الانعطاف الحاد لرئيس النهضة في أواخر أيار/مايو 2018، علق رئيس الدولة المشاورات.

في 29 أيار/مايو 2018، وفي خطاب تلفزيوني وقت الذروة على القناة العمومية الرئيسية، حمل الشاهد، المدعوم الآن من قبل النهضة، ومن المكتب التنفيذي الذي قرر في النهاية دعم رئيسه، مسؤولية الهزيمة الانتخابية التي حلت ببناء تونس لمديرها التنفيذي، حافظ باجي قائد السبسي.¹⁵ في 6 حزيران/يونيو 2018، أقال وزير

⁷ أعضاء المجالس البلدية ينتخبون رؤساء البلديات.

⁸ "Ennahdha remporte 30% des sièges, mais rafle 37% des postes de maire", Businessnews.com, 12 July 2018.

⁹ القانون رقم 2015-33 بتاريخ 17 آب/أغسطس 2015، الذي يحدد الوظائف المدنية العليا طبقاً لأحكام الفصل 92 من الدستور.

¹⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة في نداء تونس والنهضة، ومع مسؤولين كبار في الإدارة، ومع نشطاء سياسيين، أيلول/سبتمبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

¹¹ المرجع السابق.

¹² المرجع السابق.

¹³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أنصار لحركة النهضة، تونس العاصمة، آذار/مارس 2018.

¹⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء من نداء تونس والنهضة، ومعلقين سياسيين، تونس العاصمة، أيار/مايو – حزيران/يونيو 2018.

¹⁵ "Ce que vous devez retenir du discours du chef du gouvernement, Youssef Chahed", Huffpostmaghreb.com, 29 May 2018.

الداخلية، لطفي براهم، والأمر السابق للحرس الوطني الذي يعتبره عدد من القادة السياسيين وكبار المسؤولين معادياً للإسلاميين، كما أقال نحو مئة مسؤول أمني كبير.¹⁶

في 15 تموز/يوليو 2018، وفي مقابلة مع قناة نسمة التلفزيونية الخاصة، خرج الرئيس السبسي عن صمته، الذي كان قد استمر منذ تعليق المحادثات حول قرطاج 2 في أواخر أيار/مايو.¹⁷ قال إنه ينبغي على الشاهد أن يستقيل (وهو الموقف الذي اتخذته قيادة نداء تونس) أو أن يطلب من البرلمان التصويت لمنحه الثقة (وهو الموقف الذي يبنّاه بعض كبار المسؤولين في النهضة) إذا استمرت الأزمة السياسية.¹⁸

في 16 تموز/2018، ترأس رئيس الجمهورية اجتماعاً استثنائياً حضره المشاركون الرئيسيون في محادثات قرطاج 2 كان يفترض أن يقرر مصير الحكومة.¹⁹ بعد هذا الاجتماع، أصدر المكتب التنفيذي للنهضة بياناً "دبلوماسياً"، وصفه عدة معلقين بأنه مصمم لطمأنة شركائه، خصوصاً رئيس الجمهورية.²⁰ دعا هذا البيان يوسف الشاهد لإعلان أنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية لعام 2019 – رغم أنه "لا يمكن لأحد منعه من الترشح" طبقاً للدستور ومؤسسات البلاد.²¹

فرنسا والاتحاد الأوروبي يعتقدان أن عدم استقرار الحكومة يؤخر عملية الإصلاح وينظران إلى الشاهد بوصفه سياسياً ديناميكياً قادراً على تنفيذ التزامات تونس تجاه مموليها.²² يعتقد عدد من الدبلوماسيين الأجانب وخبراء في المنظمات الدولية أن الاتحاد العام التونسي للشغل هو المسؤول الرئيسي عن تعطيل الإصلاحات الاقتصادية، وتجزئة سلسلة القيادة في الإدارة وتضخم مطالب عمال الشركات بزيادة الأجور، التي غالباً ما تمت الاستجابة لها والتي تشكل عبئاً على ميزانية الدولة.²³

الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي فاز بجائزة نوبل للسلام في العام 2015 لدوره كعضو في الرباعي الراعي للحوار الوطني الذي وجد مخرجاً للأزمة السياسية في تموز/يوليو 2013، يعارض بالفعل حكومة الشاهد، خصوصاً في القضايا الاقتصادية والسياسية. على سبيل المثال، فقد تشدد في موقفه أثناء محادثات قرطاج 2

¹⁶ "Tunisie. Faux coup d'État, vraie crise politique", Orientxxi.info, 3 July 2018. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في الإدارة، وصحفيين، تونس العاصمة، حزيران/يونيو – تموز/يوليو 2018. "Limogeages et nominations au ministère de l'Intérieur, attentat de Ghardimaou: Ghazi Jeribi fait le point", Huffpostmaghreb.com, 10 July 2018.

¹⁷ "Interview du président Béji Caïd Essebsi sur Nessma TV: un couac de communication", lapresse.tn, 17 July 2018.

ذكر أن هذه المقابلة أجريت دون دعم مستشاريه الرسميين. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في منظمة غير حكومية، تونس العاصمة، تموز/يوليو 2018.

¹⁸ "Caïd Essebsi: Youssef Chahed doit démissionner ou solliciter le renouvellement de la confiance de l'ARP (video)", Leaders.com, 15 July 2018. ينص دستور 26 كانون الثاني/يناير 2014 على أنه يمكن للبرلمان تبني لائحة لوم إذا طلب ذلك ثلث النواب على الأقل. إذا صوت 109 نواب من أصل 217 لصالح مثل هذه المذكرة، يجب على رئيس الوزراء أن يستقيل. كما يمكن لرئيس الوزراء أن يطلب، بمبادرة منه، التصويت لمنحه الثقة من البرلمان. في هذه الحالة، يجب أن يصوت 109 نواب لصالح رئيس الوزراء لبقاء حكومته في الحكم. في 30 تموز/يوليو 2016، وبعد مبادرة رئيس الدولة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، حضر سلف الشاهد، الحبيب الصيد أمام البرلمان وأقيل لأن 118 نائباً صوتوا ضده في تصويت لسحب الثقة. أخيراً، يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان أن يحدد جلسة للتصويت بالثقة بالحكومة أو بسحب الثقة عنها. في هذه الحالة، يجب أن يحصل رئيس الوزراء على 109 أصوات كي يظل في منصبه. في السيناريوهات الثلاثة، يجب أن يحصل مقترح رئيس الجمهورية لتتصيب رئيس جديد للحكومة على أغلبية مطلقة (109 أصوات). انظر المواد 97، 98 و99 من الدستور التونسي الذي أقر بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2014. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين، تونس العاصمة، كانون الثاني/يناير – تموز/يوليو 2018.

¹⁹ حضره رئيس حزب النهضة، راشد الغنوشي، والمدير التنفيذي لنداء تونس، حافظ باجي قائد السبسي، والأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطيوي، ورئيس نقابة الأعراف، سمير ماجول، ورئيس الحكومة، يوسف الشاهد، ورئيس مجلس نواب الشعب، محمد الناصر.

²⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع معلقين سياسيين، تونس، تموز/يوليو 2018.

²¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في منظمة غير حكومية، تونس، تموز/يوليو 2018. "Déclaration du bureau. 2018. politique d'An-Nahda sur les derniers développements nationaux", An-Nahda, 16 July 2018. أيلول/سبتمبر 2017، كانت النهضة أصلاً قد تبنت هذا الموقف حول ترشح يوسف الشاهد. "Ennahdha réitère son appel à Youssef Chahed de ne pas se présenter à la présidentielle de 2019", Huffpostmaghreb.com, 17 July 2018.

²² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين أجانب، وخبير في الشؤون الدولية، وصحفي فرنسي، ومسؤول حكومي رفيع، ومسؤول في حزب معارض في البرلمان، تونس العاصمة، حزيران/يونيو – تموز/يوليو 2018.

²³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وخبراء في الشؤون الدولية، تونس، كانون الثاني/يناير – تموز/يوليو 2018.

بإعلانه أن تغيير الحكومة "مسألة حياة أو موت" بالنسبة للاتحاد.²⁴ لكن الاتحاد يتذمر من أن المجتمع الدولي اتهمه دون وجه حق وأن من حقه مراجعة استراتيجية الحكومة بصفته موقفاً على اتفاق قرطاج.²⁵

إن مسألة ما إذا كان ينبغي على الشاهد الرحيل أو البقاء يمكن من حيث المبدأ تسويتها من قبل البرلمان، إلا أن الأطراف الفاعلة في هذه الأزمة غير قادرة على تحديد عدد النواب الذين سيصوتون على اقتراح بسحب الثقة من رئيس الوزراء.²⁶

في 28 تموز/يوليو 2018، جنح توازن القوى داخل نداء تونس مؤقتاً لصالح يوسف الشاهد ضد حافظ قائد السبسي. وافق مجلس نواب الشعب على تعيين الشاهد لوزير جديد للداخلية، هشام الفوراتي، مع تصويت 148 نائباً لصالحه، وثلاثة عشر ضده وامتناع ثمانية عن التصويت.²⁷ كان الرهان الرئيسي في الجلسة هو ما إذا كان البرلمان، خصوصاً نواب نداء تونس، سيدعمون الشاهد. فعلاً كان الحدث أشبه بتصويت لمنح الثقة للحكومة.

رسمياً، فإن الدعم الذي يقترب من الإجماع بين نواب نداء تونس لوزير الداخلية الجديد أمله اعتبارات أمنية؛ حيث إن استقلال الفوراتي السياسي وتجربته لثلاث سنوات كمدير ديوان وزير الداخلية (2015-2018) جعلاه، من وجهة نظرهم، أفضل مرشح للمنصب. لكن موقفهم، الذي تمت مناقشته مطولاً في مفاوضات داخلية،²⁸ كان مؤشراً على الدعم الرسمي ليوسف الشاهد من نداء تونس ومعظم جماعات الضغط الاقتصادية التي تدعّمه، وشكل هزيمة للمدير التنفيذي للحزب، حافظ قائد السبسي، وأبيه، رئيس الدولة.²⁹

رغم هذه الحصيلة الظاهرية، ليس هناك ضمانات بأن النواب سيصوتون لصالح الشاهد أو حتى سيحضرون الجلسة إذا طرح اقتراح منح الثقة للشاهد على المجلس. كما أنه ليس هناك أية ضمانات على أن النهضة وكتلتها البرلمانية المنضبطة عادة ستستمر في دعم الشاهد.

ولذلك فإن المعركة بين أنصار الشاهد وخصومه تستمر دون هوادة، مع ادعاء كل معسكر بأنه اقترب من النصر من أجل تحقيق المكاسب.³⁰ إن حصول تغييرات عديدة في المواقف احتمال وارد خصوصاً وأن التناقض لا يعبر عن انقسام أيديولوجي: يجد المناهضون للإسلاميين أنفسهم يقفون على نفس الجانب الذي يقف عليه الإسلاميون. قد تظهر إشكاليات جديدة في أية لحظة وتضعف أياً من الطرفين.

أولئك الذين خسروا في التطورات الأخيرة – الاتحاد العام التونسي للشغل، والجهة الشعبية (وهي كتلة برلمانية معارضة شكلتها الأحزاب اليسارية والقومية العربية والتي صوت نوابها العشرة الذين حضروا التصويت ضد تعيين وزير الداخلية)³¹ فضلاً عن رئيس الدولة – بإمكانهم رد الفعل وحتى التحالف. علاوة على ذلك، فإن تقلبات الوضع في الجزائر المجاورة، التي يعد رئيسها أحد الداعمين الرئيسيين للوفاق بين باجي قائد السبسي وراشد الغنوشي – وليس بين يوسف الشاهد وراشد الغنوشي – يمكن أن تؤثر في السياسة التونسية في العام 2019. بالنظر إلى أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد يقرر ألا يترشح لفترة خامسة في الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ربيع العام 2019، فإن انعدام اليقين يحوم حول خليفته المحتمل وبالتالي حول موقف الجزائر حيال التغييرات في المشهد السياسي التونسي.³²

²⁴ "Tunisie : Sami Tahri, le changement du gouvernement est devenu une question "de vie ou de mort", Tunisienumerique.com, 12 Juin 2018.

²⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين نقابيين، تونس العاصمة، حزيران/يونيو 2017.

²⁶ كي يبقى في منصبه، يحتاج الشاهد إلى أصوات 109 نواب من أصل 217 نائباً.

²⁷ "Vote de confiance à M. Hichem Fourati, ministre de l'Intérieur", Majles.marsad.tn, <https://majles.marsad.tn/2014/fr/vote/5b5cf8664f24d055b431003c>.

²⁸ "Coup de théâtre: Nida votera la confiance à Fourati mais somme Chahed de soumettre son remaniement dans 10 jours", Leaders.com.tn, 28 July 2018 ; "O. Hattab : Nidaa Tounes accordera sa confiance au nouveau ministre de Chahed", Réalités.com.tn, 28 July 2018.

²⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة سياسيين، ومسؤولين كبار في الإدارة، تونس العاصمة، تموز/يوليو 2018.

³⁰ المرجع السابق.

³¹ "Vote de confiance à M. Hichem Fourati, ministre de l'Intérieur", op. cit.

³² منذ نهاية العام 2013، عبرت الحكومة الجزائرية عن دعمها للوفاق التونسي في عدة مناسبات. وهذا يشكل جزءاً من استراتيجية المصالحة الوطنية وتنجين الإسلام السياسي التي بدأها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية الألفية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع خبراء أمنيين جزائريين وتونسيين، وأكاديميين جزائريين، وزعيم حزب يساري تونسي متطرف وناشط سياسي تونسي، 2015-2018. انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 164، الجزائر وجيرانها، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

IV. ضعف المؤسسات والنزعة التسلطية

لقد أبطأت معركة السيطرة على نداء تونس وضعف التوافق بين النهضة ونداء تونس عمل البرلمان، والحكومة والإدارة العمومية. عشرات مشاريع القوانين تعطلت في مرحلة اللجان واقترب الموعد النهائي للتصويت على ميزانية العام 2019، وهو أمر محوري في سياق الاقتصاد الكلي الإشكالي، (في كانون الأول/ديسمبر 2018).³³ وليس هناك مؤشر على أي تسوية تلوح في الأفق حول تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، الذي يشكل خطوة أساسية في تنفيذ دستور العام 2014، أو حول تعيين رئيس جديد للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والتي سيكون دورها محورياً في تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية.³⁴

يعمل انعدام اليقين المحيط بمستقبل حكومة الشاهد كمكبح يوقف آلة الدولة.³⁵ لقد توقف العديد من كبار الموظفين تقريباً عن العمل كإجراء احتياطي. لقد جرى تغيير "الوظائف المدنية العليا" على أساس حزبي بشكل أكثر تواتراً في السنوات الأخيرة، واخترقت الأحزاب السياسية الإدارة، فقسمتها وأثرت في الكثير من كبار المسؤولين. المدير العام لإحدى الوزارات لاحظ قائلاً:

نحن هنا لتنفيذ السياسات التي يقرها السياسيون. لكنهم يأتون إلينا ويطلبون خدمات خاصة، وهذا يعني أننا غير قادرين على تنفيذ سياساتهم طبقاً لقانون البلاد. لقد تقرر تعيين المئات في مناصب رئيسية على أساس الانتماءات الحزبية، والجهوية والعائلية، وبعض كبار المسؤولين متحالفون مع العائلات الكبرى المتحاربة مع بعضها بعضاً. إن مسألة ما إذا كانت الحكومة الحالية ستسقط أو لا وما إذا كان حافظ باجي قائد السبسي أو يوسف الشاهد سينتصر ستحدد ما إذا كان عدد كبير من الناس سيظلون في وظائفهم أم لا، وقد تترتب أيضاً مساءلتهم أمام النظام القضائي. وهذا يفسر لماذا، كإجراء احتياطي، وكما لا يمكن أحد من معرفة ما إذا كانوا يدعمون هذا الطرف أو ذلك، توقف كبار المسؤولين عملياً عن النشاط.³⁶

هذا الصراع الكامن بين الموظفين الإداريين والفاعلين السياسيين يحيل الذاكرة إلى النصف الثاني من العام 2013، عندما كان الحنين إلى الاستبداد قوياً في أوساط كبار الموظفين والنشطاء المعادين للإسلاميين. وكان هذا ينبع من الاعتقاد، المتجذر في الثقافة السياسية التونسية، بأن وحدها سلطة تنفيذية وإدارية قوية تستطيع تحاشي ما زعم من انحرفات السيادة الشعبية (إعاقه البرلمان لعملية اتخاذ القرارات، وخلق الأحزاب السياسية للانقسامات والصراعات، والفساد في أوساط القادة السياسيين، الخ).³⁷

إن المساحة العائدة للسياسيين ازدادت اتساعاً منذ العام 2013، وهي نزعة أكدها انتخاب 7,212 ممثلاً بلدياً في انتخابات حرة وديمقراطية لأول مرة في تاريخ تونس ومنح درجة أكبر من الاستقلالية للجماعات المحلية كجزء من عملية الاتجاه نحو اللامركزية المستمرة منذ تبني الدستور الجديد في كانون الثاني/يناير 2014. إلا أن النزاعات بين القادة السياسيين، التي يغذيها جزئياً نفوذ رجال وسيدات الأعمال من خلف الكواليس، تقلص من قاعدة دعمهم.³⁸ عدد متزايد من الناس العاديين باتوا ينظرون إلى السياسيين على أنهم وسطاء مرتشين مهتمين فقط بتأمين موطئ قدم في جهاز الدولة لاستخدامه لتحقيق مكاسبهم الشخصية. ويحملونهم المسؤولية عن معظم الشرور التي تعاني منها البلاد، خصوصاً تنامي الزبائنية، وارتفاع التكاليف المعيشية وتردي الوضع الأمني، والبنية التحتية والمرافق العمومية.³⁹

من شأن هذا أن يعزز موقع التكنوقراط، خصوصاً أولئك الذين يعملون داخل الجهاز الأمني. عدد متزايد من التونسيين يعتقد أن وحدهم التكنوقراط قادرين على المحافظة على الدولة ومؤسساتها.⁴⁰ يمكن لهذه الذهنية

³³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في منظمات غير حكومية، تونس العاصمة، تموز/يوليو 2018.

³⁴ استقال الرئيس السابق في 5 تموز/يوليو 2018. انظر Seif Soudani, "Tunisie. La démission du président de l'ISIE aggrave la crise politique", Lecourrierdelatlas.com, 5 July 2018.

³⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في الإدارة العمومية، تونس، تموز/يوليو 2018.

³⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في الإدارة العمومية، تونس، تموز/يوليو 2018.

³⁷ The Tunisian Exception: Success and Limits of Consensus, 5 June 2014.

³⁸ تقرير مجموعة الأزمات، الانتقال المعطل: الفساد والنزعة الجهوية في تونس، مرجع سابق.

³⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان المناطق الداخلية والمناطق شبه الحضرية في العاصمة، تونس العاصمة، منطقة القيروان، كانون الثاني/يناير – تموز/يوليو 2018.

⁴⁰ المرجع السابق.

أن تشجع "التصرفات المغامرة" – أي محاولات العودة إلى التسلّط – كما استحضرها الرئيس باجي قائد السبسي في أيلول/سبتمبر 2017.⁴¹

V. وضع حد للأزمة والتصدي للتحديات

يتوجب العمل على تلافى تداعيات الأزمة الراهنة، (التي كشفت الانقسامات داخل الطبقة السياسية وأضعفت المؤسسات) مثل تفاقم الاضطرابات أو، الأسوأ، الهجمات الجهادية، التي ستعزز هذه الانقسامات وستوفر الظروف المواتية لعودة التسلّط. لقد شكلت محاولات عدة سياسيين تحميل المسؤولية للحكومة والنهضة عن الهجمات الجهادية في 8 تموز/يوليو 2018 قرب الحدود مع الجزائر، والتي قتلت ستة عناصر من قوات الأمن، نذيراً عن هذا الشقاق.⁴²

من غير المرجح أن تطرأ على المشهد السياسي أي حلحلة للصراعات المبريرة بين مختلف الفاعلين في المستقبل القريب. الحقيقة هي أن توازن القوى بين الإسلاميين وغير الإسلاميين بات يتغير، رغم أن الضعف البنيوي في نداء تونس يفاقم القلق لدى الفاعلين السياسيين، والإداريين والاقتصاديين حول الحضور المتزايد للنهضة في مؤسسات الدولة. علاوة على ذلك، فإن خطة يوسف الشاهد لتأسيس قوة سياسية يمكن أن تشكل ثقلًا موازنًا للنهضة بعيدة جداً عن أن تتحول إلى واقع. إن اقتراب الانتخابات التشريعية، وخصوصاً الانتخابات الرئاسية في العام 2019 يزعزع التوافق الذي ترسخ منذ الانتخابات البرلمانية في العام 2014 ويات يشجع مجموعات ضغط اقتصادية ومالية معينة يمكن أن تتضرر مصالحها بتغيير المشهد السياسي، على أن تسعى إلى المواجهة.

ينبغي أن تتوصل القوى السياسية والنقابية الرئيسية إلى اتفاق حول كيفية وضع حد للأزمة والتذكر بأن الدستور ينص على أن البرلمان وحده لديه السلطة في تقرير مصير يوسف الشاهد.

من جهة، ينبغي على قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل أن تحاول المحافظة على السلم الاجتماعي باسم الوحدة الوطنية بدلاً من اختيار المواجهة بدعم احتجاجات قد تتحول إلى انفجارات. ليس أمام تونس خيار سوى الالتزام الكامل بالتوصيات الصارمة على نحو متزايد لصندوق النقد الدولي، الفيلق إزاء احتواء التضخم ووقف ارتفاع الدين العمومي. سيكون لبعض هذه التوصيات كلفة اجتماعية مرتفعة على المدى القريب. إن استقرار كتلة الأجور العمومية سيقطع من قدرة الحكومة على شراء السلم الاجتماعي بتوزيع الوظائف في القطاع العام. كما أن زيادة تقلبات أسعار العملة الأجنبية سيزيد من تقليص القدرة الشرائية لدى التونسيين.⁴³

من جهة أخرى، ينبغي على الحكومة تسريع العمل الوزاري والمساعدة على التحضير للانتخابات القادمة. ينبغي على مجلس نواب الشعب أن يتولى إرساء المؤسسات التي ينص عليها دستور كانون الثاني/يناير 2014 (المحكمة الدستورية وغيرها من الهيئات الدستورية المستقلة). ويجب أن يعين رئيساً جديداً للهيئة العليا المستقلة للانتخابات يتمتع بالكفاءة، والنزاهة والحيادية المطلوبة. كما ينبغي أن يدفع نحو تبني التشريعات العالقة حالياً في اللجان.

إذا أجبر الشاهد على الاستقالة وإذا أتى ذلك مصحوباً بتوترات اجتماعية وسياسية تثيرها تركيبة حكومة وحدة وطنية جديدة، فإن تشكيل حكومة "تكنوقراط" سيكون الملاذ الأخير.

رغم أن هذا سيشكل اعترافاً بفشل الطبقة السياسية، فإنه سيطمن كبار المسؤولين في الإدارة الذين يعتقدون أن الأحزاب السياسية عطلت سلسلة القيادة في الوزارات لتحقيق غايات زبائنية وجهوية. علاوة على ذلك،

⁴¹ "Entretien. Le président Béji Caïd Essebsi à Assahafa et à La Presse: 'Le système politique actuel ne peut assurer le développement et la stabilité du pays'", Lapresse.tn, 6 September 2017.

⁴² "Entretien. Le président Béji Caïd Essebsi à Assahafa et à La Presse: 'Le système politique actuel ne peut assurer le développement et la stabilité du pays'", Lapresse.tn, 6 September 2017.

⁴³ "Tunisie: Un expert en sécurité écarte tout lien entre l'attaque terroriste de Jendouba et les dernières nominations dans les organes sécuritaires", Tunisienumerique.com, 9 July 2018; "Tunisie: Opération terroriste, l'UGTT fait le lien avec la crise politique et réclame le départ de Youssef Chahed", Tunisienumerique.com, 8 July 2018; "Ennahdha portera plainte contre 'les laïcs' qui l'accusent de terrorisme", Réalités.com, 19 July 2018; "Attentat à Ghardimaou: Ennahdha et le gouvernement pointés du doigt", Réalités.com, 8 July 2018.

فإنه قد يساعد على تخفيف حدة استياء شرائح واسعة من السكان، الذين تغير موقفهم مؤخراً من السياسيين "من عدم الاكتراث إلى الاحتقار".⁴⁴

بالانسحاب المؤقت من الحكومة، فإن الأحزاب السياسية الرئيسية لن تكون قادرة على أخذ الحكم رهينة. وسيتاح لها الوقت الضروري لمعالجة مشاكلها الداخلية – خصوصاً مؤتمر نداء تونس، الذي قد يعقد مع بداية العام 2019 – والتركيز على إعداد برامج سياسية جديدة. بفعلها ذلك، يمكنها أن تحرض مناظرة أكثر عمقاً حول أسباب الأزمة الراهنة – الشرعيات المتصارعة لرئيس الدولة ورئيس الحكومة، وزيادة الزبائنية والنفوذ المتنامي لمجموعات الضغط التي تعمل في الظل، والشخصنة المفرطة لقنوات التفاوض السياسي، والفسل في إصلاح الإدارة وعلاقتها بالقيادة السياسيين – من أجل تحاشي تكرار أخطاء الماضي.⁴⁵

.VI. الخلاصة

بالنسبة للمواطن العادي، فإن استمرار يوسف الشاهد رئيساً للحكومة وانتصاره في المحصلة على حافظ قائد السبسي هي قضايا ثانوية. الأولوية هي أن تبرهن الأحزاب السياسية أنها أعادت إحساسها بالدولة وأن تترقي سلطة تنفيذية وإدارية مستقرة وفعالة فوق المماحكات السياسية وتعزز الثقة بالمؤسسات.

تونس/بروكسل، 2 آب/أغسطس 2018

⁴⁴ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي تونسي، تونس العاصمة، تموز/يوليو 2018.

⁴⁵ تقارير مجموعة الأزمات، الانتقال المعطل: الفساد والنعرة الجهوية في تونس، *Stemming Tunisia's Authoritarian Drift*. مرجعان سابقان.

الملحق: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيس ووتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-الفلستينية.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبرغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، وبنغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، آلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، الإدارة العامة المختصة بالجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية، المفوضية الأوروبية، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة الدفاع الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وكالة المساعدات الأيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، ووزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، وهنريك بول ستيفتونغ، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون دي كاترين تي ماكارثر، ومؤسسة أوك، ومؤسسة كونراد أديناور ستيفتونغ، ومؤسسة كوريا، ومؤسسة شبكة أوميديار، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، ومؤسسة ويلسيرينغ الإنسانية.



International Crisis Group

Headquarters

Avenue Louise 149, 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38. Fax: +32 2 502 50 38

brussels@crisisgroup.org

New York Office

newyork@crisisgroup.org

Washington Office

washington@crisisgroup.org

London Office

london@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation

Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup

PREVENTING WAR. SHAPING PEACE.